كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

المالية العامة عند الكلاسيك

ساد مفهوم المالية العامة الكلاسيكي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في اطار اقتصار دور الدولة على خدمات الدفاع والآمن والعدالة مع قيامها بشكل محدود ببعض المرافق العامة التقليدية دون المساس بالنشاط الأقتصادي الذي يقوم على قواعد المنافسة الحرة وقوانين السوق والياتها وتوازناتها ، الأمر الذي يجعل دور الدولة محدودا وتسمى على وفق ذلك با لدولة الحارسة .

وبهذا المعنى فأن المالية العامة تتحدد اسسها ومبادئها بمايأتي:

1- ينحصر دور الدولة بالوظائف الأتية:
- الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية والأمن الداخلي.
- حماية الملكية الخاصة.
- القيام بالمشروعات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

وبناء على ذلك فأن نفقات الدولة على وفق المنظور الكلاسيكي (التقليدي) تتحدد وتنحصر في اضيق نطاق اي بما تتطلبه الوظائف المشار اليها اعلاه.

2- تعتمد الدولة على الضرائب للحصول على الأيرادات اللازمة لتمويل تلك النفقات العامة المحدودة.

ووفقا لهذا المنظور الكلاسيكي تكون المالية العامة في شقيها النفقات العامة و للإيرادات العامة غير مؤثرة على النشاط الخاص والنشاط الفردي .

3-يجب ان لا تؤثر الضرائب المفروضة ولاتعوق عملية الأدخار لكي لا تعيق عملية تكوين رأس المال و الأستثمار و من ثم اضعاف النمو الأقتصادي.

4- الموازنة العامة وفق المنظور الكلاسيكي يجب ان تكون متوازنة اي ان الأيرادات العامة تغطي النفقات العامة دون اللجوء للأقتراض العام لما لهذه القروض العامة من اثار سلبية على الأقتصاد.

وعلى ضوء هذه المبادىء والأسس بنيت السياسة المالية العامة للدولة الرأسمالية، التي كان توازن الموازنة العامة فيها اساسيا خلال القرن التاسع عشر.

الا ان هذا المفهوم لم يصمد امام تحديات الأقتصاد الرأسمالي خلال العقود الأخيرة من ذلك القرن وبداية القرن العشرين وبخاصة تعرض الأقتصاد الرأسمالي لصدمة قاسية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين سميت بأزمة الكساد الكبير او العظيم والذي كشفت فيه هذه اللأزمة ان مفهوم المالية العامة التقليدي وبقاء حيادية الدولة غير ممكن لتحقيق الأستقرار الأقتصادي، الأمر الذي دفع العديد من الأقتصاديين للخروج عن تلك المبادىء وطالبو الدولة للتدخل في الحياة الأقتصادية اي خروجها عن دورها الحيادي، وقد انطلق الأقتصادي الشهير (جون كينز) في حث الدولة للتدخل لمعالجة الأزمة في كتابه الشهير(النظرية العامة في الأستخدام والفائدة والنقود).

المالية الحديثة

حصل تطور مهم في المنظور الأقتصادي للمالية العامة بعد ازمة الكساد الكبير (1929-1933) وبخاصة تطور دور الدولة والأنتقال من مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الأمر الذي ادى الى تطور مفهوم المالية العامة بشقيها النفقات العامة والأيرادات العامة وبالتالي الموازنة العامة ، انسجاما وتعبيرا عن الدور الجديد للدولة واستجابة لهذا الدور ومتطلباته،وهذا التطور لم يأتي من فراغ بل جاء أستجابة للواقع الجديد الذي ظهرت فيه مشاكل جديدة ومتطلبات مختلفة ، اذ فرضت الحياة البشرية المتطورة حاجات جديدة مختلفة مثل وسائل الأتصالات والموصلات وما آلت اليه مراكز البحث العلمي من نتاجات حديثة وابتكارات ،الأمر الذي ادى الى توسيع دور الدولة وبالتالي التوسع في حجم نفقاتها لتلبية الحاجات المستجدة بما في ذلك اضطرار الدولة لأمتلاك مشاريع أقتصادية وأجتماعية.

أما اسس المالية العامة الحديثة فقد كانت كما يأتي:

- لم يعد الغرض من الأنفاق العام اشباع الحاجات العامة التقليدية بل تعدا ذلك ليشمل التأثير في حجم الدخل القومي وكيفية توزيعه بما يحقق رفع المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود.
- لم تعد الأيرادات العامة محددة بتغطية (تمويل) النفقات العامة فقط ، بل ذهبت الى ابعد من ذلك مثل عدالة توزيع الدخول والثروات ومحاربة التضخم.
- اصبح هدف الموازنة العامة تحقيق التوازن الأقتصادي عوضا عن التوازن الحسابي حتى وان تطلب ذلك الخروج على مبرراتها التقليدية مثلما اصبح

مبررا ان تلجأ الدولة الى الأصدار النقدي الجديد بهدف تمويل النفقات العادية او تخفيف اعباء المديونية العامة.

- توظيف المالية العامة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية للدولة. ،بهدف تحقيق المصالح العامة للمجتمع و تحقيق ألأستقرار ألأقتصادي.
- تنويع مصادر التمويل لمواجهة تطور حجم الأنفاق العام الذي ترتب على زيادة دور الدولة، إذ لم تعد الضريبة كافية لوحدها لتحقيق الأيرادات اللازمة لتنفيذ السياسة التدخلية لها، الأمر الذي دفع الدولة الى وسائل اخرى مثل القروض والوسائل النقدية.

علم المالية العامة والعلوم الأخرى

يرتبط علم المالية العامة بعلاقات وصلات بعدد من العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويستعين بها لمعرفة المتغيرات و الكشف عن الوظائف التي تسعى المالية العامة الى تحقيقها، لاسيما وان المالية العامة هي تعبير عن مظهر من مظاهر الحياة الأجتماعية وبالتالي تنشأ لها علاقات مع مظاهر الحياة الأجتماعية الأخرى .

- ***علاقة المالية العامة بعلم الأقتصاد***

تعد علاقة علم المالية العامة بعلم الأقتصاد من العلاقات الوثيقة جدا، لأن علم الأقتصاد يهتم بدراسة القوانين ذات الصلة بالظواهر الأقتصادية، اي علاقات الأنتاج والتوزيع للسلع والخدمات التي تشبع حاجات الناس ، وبذلك فهي اقوى من علاقة علم المالية باي علم اخر، لكون علم الاقتصاد يسعى الى دراسة سلوك الانسان في اشباع حاجاته المادية عبر المقابلة بين موارد محدودة وحاجات غير محدودة ،ومن ثم فان جوهر هذا العلم هو الندرة النسبية ، وان قضية الاختيار تتصدر طريق الحل لهذة المشكلة ولايخرج علم المالية العامة عن هذا ، سوى ان الحاجات التى يسعى لاشباعها هي حاجات عامة ، وانه يتعامل تماما كعلم الاقتصاد مع موارد محدودة وهي الايرادات العامة وحاجات غير محدودة (حاجات عامة) تقتضي انفاق غير محدود (الانفاق العام) .

ومن هنا فجوهر المشكلة واحد في العلمين وهو الندرة النسبية وان اساس النشاط الأقتصادي هو بذل العمل باستخدام الموارد المتاحة لأشباع الحاجات ، ولا يختلف النشاط المالي الذي تقوم به الدولة وهو اشباع الحاجات العامة كثيرا عن هذا المعنى وبالتالي فأن نشاط الدولة المالي بهذا الأتجاه يستند في النهاية الى استخدام بعض

موارد الجماعة او حتى انتاج بعض المنتجات لأشباع الحاجات ، ومن هذا المنطلق اعتبرت المالية العامة جزء من علم الأقتصاد .

- ***علاقة علم المالية بعلم القانون***

علاقة علم المالية بعلم القانون وثيقة هي الأخرى، ذلك ان اغلب القواعد المالية تصاغ في قوالب تشريعية ، فالضرائب لا تفرض الا بقانون وذلك يتضح من كون القانون هو الادارة التنظيمية التي يلجأ اليها المشرع لوضع القواعد الملزمة في شتى المجالات ومنها المجال المالي، لهذا تاخذ عناصر الظاهرة المالية شكل قواعد قانونية ويلاحظ ان التشريع المالي كما اسلفنا يعد الجانب التطبيقي العملي للمالية العامة وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التى تطبقها الدولة في ادارة شؤونها المالية .

ان الدستور يتضمن القواعد الاساسية التي تنظم جميع جوانب المالية العامة وتوضع القوانين المالية في حدودها ويشمل ذلك تنظيم النفقات العامة وشروط فرض الضرائب وعقد القروض واعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية وكيفية مراقبتها وتنفيذها والقانون الاداري ينظم مسار المرافق المالية كادارة الضرائب وادارة الكمارك .

اما تشريع الضرائب فهو قانون بالمعنى الدقيق ينضم كل ما يتعلق بالضرائب وعاء وسعرا وسماحات..

كما ان موازنة الدولة تصدر وفقا لنصوص دستورية بالنظر لطبيعة مضمونها المالي الذي يقتضي الاجازة من السلطة التشريعية .وهكذا فأن موضوعات المالية العامة لها جانب قانوني وهو مايسمى بالتشريع المالي الذي يضم القوانيين واللوائح التي تطبق في دولة معينة.

المالية العامة والعلوم السياسية

تهتم العلوم السياسية بدراسة نظام الحكم (او الانظمة) والعلاقات بين السلطات العامة فيما بينها من جهة وعلاقتها بالمواطنين من جهة اخرى ..في حين تهتم المالية العامة في النفقات العامة والأيرادات العامة في ضوء توجهات هذه السلطات وذلك في اطار التشريعات الدستورية والأدارية المعمول بها في دولة معينة أذ ان النظام المالي يعكس توجهات وفلسفة النظام السياسي على المتغيرات المالية فحجم النفقات والايرادات العامة ونسبتها الى الدخل تعتمد

على طبيعة النظام السياسي القائم من حيث المركزية من عدمها ،مثل النظام الرأسمالي او الأشتراكي . .

وكل ماسبق ذكره ينعكس في الموازنة العامه التي تعكس اهداف النظام السياسي معبرا عنها بالتخصيصات المالية وسبل الحصول عليها،

ويلاحظ ان المالية العامة تؤثر في استقرار الانظمة السياسية فالكثير من الاضطرابات في المالية العامة قد قادت الى قيام ثورات وتبديل انظمة ، بل ادت الى فقدان الاستقلال السياسي ...

- ***المالية العامة وعلاقتها بعلم الأجتماع***

مما لاشك فيه ان هناك علاقة وتأثير متبادل بين الأوضاع الأجتماعية والمالية العامة وبخاصة في مجال الضرائب اذ تترتب على فرضها آثار إجتماعية مختلفة فضلا عن آثارها الأقتصادية والمالية، وعلى الرغم من ان الهدف من فرض الضريبة هو استحصال مبالغ كأ يرادات عامة للدولة إلا إنها من جانب اخر يمكن ان توجه لأهداف اجتماعية معينة، مثل تقليص الفوارق بين دخول المواطنين كضريبة الدخل ،او تقليل او الحد من استهلاك سلعة معينة كالضرائب التي تفرض على المشروبات الكحولية والسيكائر.

- ***وزيادة على ماسبق يرتبط علم المالية العامة بعلوم اخرى كثيرة*** فهو يستعين بعلم الاحصاء لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التى ترتبط بالمالية العامة والتحقق من مسائل كثيرة تدخل في نطاق النشاط المالي للدولة، وكما يرتبط علم المالية العامة بالمحاسبة والمراجعة بما في ذلك مخصصات وعمل الميزانية الختامية، ويرتبط بعلوم اخرى بمستويات معينة تسعى الى تحقيقها المالية العامه الوظيفية .